هل تقضي إجراءات المحافظة على معاناة المواطنين؟

| حماة- محمد أحمد خبازي

وجه محافظ حماة محمد الحزوري فرع اتصالات حماة بإصلاح كل الصرافات المتوقفة نتيجة عطل بشبكات اتصالاتها، وللمصارف بتغذية الصرافات الجاهزة فنياً بالتغذية النقدية ومتابعتها.

وفي اجتماع تم فيه سبر واقع الصرافات وسبل معالجة الازدحامات على كواتها بتوفير احتياجاتها ومتطلبات عملها بشكل دائم، تم تشكيل خلية عمل بين إدارات فروع المصارف العامة وفرع الاتصالات بحماة وفرز فنيين اختصاصيين من الاتصالات للاستجابة الطارئة لأي عطل في الصرافات.

وفيما يتعلق بارتباط جزء من أزمة الصرافات بالعاصمة فقد تمت مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء لتعديل مواعيد استحقاق رواتب متقاعدي محافظتي الرقة وإدلب عن الموعد المحدد لتفعيل كتلة رواتب حماة.

إضافة إلى ربط شبكات المصارف مع بعضها، ورفع سقف تغذية الصرافات من ٢ مليون إلى ٨ ملايين ليرة كحد أعظمي.

وتأمين السيولة النقدية من فئة الـ١٠٠٠ ليرة، وزيادة الاعتمادات المالية للمحروقات لتشغيل المولدات، وتأمين سيارة مصفحة لأن كل السيارات المصفحة معطلة.

كما وجه المحافظ كل الجهات العامة التي توجد قربها صرافات آلية بتغذيتها بالكهرباء من مولداتها.

وحالياً يتم العمل على نقل ١٠ صرافات إلى موقع تجمع يضمن سلامة اتصالات الشبكة والتغذية الكهربائية والحراسة الأمنية، وذلك في حديقة أم الحسن، بعد الموافقات اللازمة من إدارات المصارف المركزية.

وتعد مديرية الخدمات الفنية حالياً الدراسة اللازمة لإنشاء ذلك الموقع. وتم توجيه إدارة الفرع الرابع للمصرف التجاري السوري بالتفعيل المباشر لكوة الهجرة والجوازات الجاهزة، للتخفيف عن المواطنين.

ويبقى السؤال: هل تقضي إجراءات المحافظة على مشكلة الازدحام الشديد على الصرافات الآلية بحماة، وعلى معاناة المتقاعدين والموظفين؟

٦٧ بالمئة من السوريين يعيشون حياة فقر مدقع.. و١,٢ مليون تعرضوا للإصابات والإعاقة

«مداد»: إجراءات الحكومة وبرامج الأمم المتحدة لتخفيف تأثيرات الأزمة لا تزال قاصرة نتيجة العقوبات

| محمد منار حميجو

أعلن تقرير محلي أن نسبة السوريين الذي يعيشون في فقر مدقع خلال الأزمة ٦٧ بالمئة مؤكدة استمرار النزيف على المستوى المادي والبشري.

وأشار التقرير الذي نشرها مركز مداد للأبحاث الإستراتيجية ومقره بدمشق حول تأثير الأزمة على المرأة أن الحرب تسببت في إضعاف حالة المرأة السورية بما حملته إليها من ويلات انعكست سلبا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

وأوضح التقرير أن الأزمة أثرت تأثيراً كبيراً في تغير الأدوار الاقتصادية التي كانت تؤديها المرأة قبل الأزمة، وخصوصاً أنها أسفرت عن مقتل آلاف الأشخاص منهم أكثر من ٨٢ بالمئة من الذكور، مشيرة إلى أن الوفيات تركزت بين فئات الشبان من قوة العمل وأرباب الأسر والمنتجين فيها إضافة إلى تعرض ١,٢ مليون تعرضوا للإصابات والإعاقة.

وأضاف التقرير: إنه في المحصلة فقدت أسر كثيرة معيلها من الذكور لتصبح المرأة المعيل الأساسي للأسرة ولتواجه أعباء إضافية جديدة ما يفرض عليها أن تتحمل لا كل المسؤوليات المنوطة بها وحسب بل والتفكير بشتى الاتجاهات كي تؤمن قوت من تعيلهم في ظل غلاء مستفحل يلتهم كل مردود.

وكشف التقرير أن نحو ٢,٧ مليون شخص فقدوا وظائفهم في القطاع العام والخاص ما أدى إلى فقدان الدخل لأكثر من ١٣ مليوناً من المعالين بحكم التخريب والتدمير الذي طال مواقع العمل الأمر الذي قد يوقع الأسرة في شباك الاستغلال والفقر.

وأوضح التقرير أن هناك الكثير من النساء فقدن أعمالهن وتحديداً في القطاع الخاص الذي أغلق أبوابه نتيجة أعمال العنف التي طالته وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من منشآته، في حين المرأة في القطاع العام بقيت محافظة على عملها رغم تدمير العديد من منشآته.

وأكد التقرير أن الأزمة تسببت في حرمان الكثير من العاملات في الزراعة لعملهن وذلك في الأرياف التي شهدت اقتتالاً عنيفاً أو التي استولت عليها مجموعات مسلحة ما جعل تلك النسوة أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف. وبينت الدراسة أن معدلات البطالة ارتفعت من ١٥ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٧,٧ بالمئة خلال الأزمة منها ٧٦ بالمئة طالت الشباب معتبرة أن أسباب ارتفاع البطالة تعود إلى تراجع فرص العمل المتاحة لكلا الجنسين عامة وللمرأة خاصة نتيجة تدمير البنى التحتية فكان الواقع أقسى على النساء.

وأضافت الدارسة: لم تقف تداعيات الأزمة على الواقع الاقتصادي للمرأة عند هذا الحد بل امتدت لتشمل قدرتها على تحصيل حقوقها المادية وخصوصاً النساء الأرامل والمفقودين والأسرى والموقوفين صعوبات قانونية واجتماعية في الحصول على عائدات الزوج وفي ملكية الأرض والعقارات وإدارتها والتفويض في التصرف بها.

وأشار التقرير إلى ارتفاع معدل النساء اللواتي يعملن في القطاع غير المنظم موضحة أن هناك بعض النساء النازحات والفقيرات والمعيلات للأسر في أنواع بيع صغيرة في الشوارع والأسواق العامة إضافة إلى كثرة العمالة المنزلية وغيرها من الأعمال التي اضطرت لها النساء المحتاجات للعمل.

ورأى التقرير أن عدم توافر فرص العمل في القطاع المنظم وتدني تأهيلهن العلمي والمهني ساهم في ارتفاع معدلات المرأة في الأعمال المشار إليها.

وأوضح التقرير أن الحاجة إلى المال اضطرت بعض النساء للعمل في أعمال غير أخلاقية ولا قانونية كالتسول والدعارة اللذين زادا انتشارهما طوال مدة الأحداث ساعد على ذلك التفلت من الرقابة الاجتماعية أو العائلية بسبب تشتت أو غياب أفراد العائلة.

وأكد التقرير أن الجهود التي تقوم بها الحكومة وبرامج الأمم المتحدة لتخفيف من التأثيرات السلبية للأزمة لا تزال قاصرة بسبب الحجم الكبير والمتزايد للاحتياجات وانتهاج بعض الدول الغربية والإقليمية سياسة محاربة الشعب السوري والضغط عليه وعلى حقوقه بفرض حزمة متتالية من التدابير الاقتصادية الانفرادية خارج إطار الشرعية الدولية والتي طالت معيشة المواطن وحاجاته وحقوقه.

ورأى التقرير أن الأزمة أفرزت واقعاً مريراً على النساء اللاجئات وانعكس ذلك على أوضاعهن المعيشية برمتها والتي أصبحت تعتمد على المعونات الإغاثية والمساعدات الدولية التي لم تستطع أن تلبي الحاجات الحقيقية والمتصاعدة للاجئين ولاسيما مع طول الإقامة وشح الموارد وغياب الخدمات الأساسية إضافة إلى ما ينجم عن ذلك من المساس بالكرامة الإنسانية وإهمال مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء.

وبين التقرير أن زوجات المفقودين والغائبين قسراً واجهنا بعض المشكلات التي تعاني منها الأرامل لكن دون اعتراف رسمي بوضعهن ما خلق لهن إرباكاً ذلك لغموض مستقبل أزواجهن فازداد الضغط النفسي والاقتصادي والاجتماعي عليهن ما يفضي إلى طلب الطلاق أحياناً والحرمان منه أحياناً أخرى كل ذلك في ظل علاقات اجتماعية مضطربة زادتها الأزمة اضطراباً وتعقيداً، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الأرقام التي أوردها «مداد» اعتمد فيها على مراجع وأبحاث في هذا الموضوع.

- ارتفاع معدل النساء العاملات في الشوارع والأسواق العامة والمنازل
- ارتفاع البطالة من ١٥ إلى ٥٧,٧ بالمئة خلال الأزمة
- ٨٢ بالمئة من الوفيات في سورية من الذكور
- صعوبات تواجه النساء الأرامل وزوجات المفقودين والموقوفين بالحصول على حقوقهن
- الحاجة إلى المال جعلت النساء يعملن بمهن غير أخلاقية

مرسوم بإحداث المعهد العالي للغات في جامعة حماة

| الوطن

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم رقم ١٥٧ لعام ٢٠١٧ القاضي بإحداث معهد باسم «المعهد العالي للغات» مقره جامعة حماة.

ويهدف المعهد إلى النهوض بمستوى تعليم اللغات في سورية، ومنح الدرجات العلمية في الاختصاصات التي تحددها اللائحة الداخلية للمعهد، وإجراء الدراسات والأبحاث والدورات في مجال تعليم اللغات، وتأهيل خريجين في مجال تعليم اللغات لغير المختصين وغير الناطقين بها، والإشراف على تعليم اللغات لغير المختصين في مرحلة الإجازة الجامعية.

ونص المرسم على أن تصدر اللائحة الداخلية للمعهد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس التعليم العالي وتتضمن بشكل خاص، الدرجات العلمية التي يمنحها المعهد، وتأليف مجلس المعهد ومهامه، وتحديد الأقسام وكيفية تأليف مجالسها ومهامها، وقواعد قبول الطلاب، ووضع القواعد والضوابط لاختيار المحاضرين. وحدد القبول في المعهد بحملة الإجازة الجامعية في الاختصاصات التي تحددها اللائحة الداخلية للمعهد.

وعن أهمية المرسوم أكد رئيس جامعة حماة محمد زياد سلطان في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم يعتبر مكرمة من السيد الرئيس على صعيد تسهيل إجراءات طلاب حماة والمستضافين فيها في التسجيل على امتحانات واختبارات اللغة ضمن المحافظة الأمر الذي يخفف من الأعباء المادية والنفسية على الطلاب.

كما أشار سلطان إلى أن عدد الطلاب الذين يتقدمون سنوياً لامتحانات اللغة يفوق الـ١٠٠٠ طالب وطالبة وان الشريحة المستهدفة من المرسوم هم الطلاب، إضافة إلى الموظفين من خارج الملاك الذين يتطلب تعيينهم اختبار لغة وأيضاً أعضاء الهيئة التدريسية ممن يقدمون على اختبارات اللغة لزوم الترفيع، مشيراً إلى أن المقر مؤمن ومجهز بكل المستلزمات اللوجستية والكوادر وان جامعة حماة جاهزة للبدء بإجراء أول امتحان لغة يتم الإعلان عنه.

معاون وزير التموين لـ«الوطن»:

طلبنا استيراد اللحوم الحمراء بانتظار رد وزارة الاقتصاد

| علي محمود سليمان

بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن الأسواق بدأت تشهد انخفاضاً في الأسعار بما يتعلق بالخضر والفواكه مع بدء الموسم الصيفي ما ساهم في زيادة العرض وخفض الأسعار بنسب متفاوتة، وخاصة أسعار الخضر الرئيسية لمائدة رمضان، وبالنسبة لمادة البندورة أوضح أنه كان هناك طرح لاستيراد المادة خلال فترة ارتفاع أسعارها ولكن من خلال التدقيق في أسعارها بدول الجوار تبين أن أسعارها أعلى من سعرها المحلي لذلك تم إلغاء فكرة الاستيراد وانتظار بدء الموسم الصيفي وهو ما حدث حالياً بانخفاض أسعارها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار شعيب إلى أن الارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء مرتبط بعدة أسباب تعود لارتفاع سعر لحم غنم العواس محلياً نتيجة عمليات التهريب والسماح بتصديره، لكونه من اللحوم المطلوبة لجودتها، إضافة إلى عدم استيراد اللحوم الحمراء مؤخراً، مضيفاً إن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد تقدمت بطلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للسماح باستيراد اللحوم الحمراء لإحداث توازن في العرض والطلب بالأسواق وخفض الأسعار، ولكن رد وزارة الاقتصاد لم يصل بعد، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة هي الجهة المنوط بها تحديد الدول التي يتم منها استيراد اللحوم الحمراء وخاصة لحم الجاموس.

وفيما يتعلق بأسعار الفروج والبيض لفت شعيب إلى بدء انخفاض في أسعار صحن البيض من ١٤٠٠ ليرة سورية إلى ١٠٠٠ ليرة سورية مع وجود مطالب من المربين بعد خفض السعر أكثر من ذلك، لأن تكاليف الإنتاج مرتفعة والسعر الحالي ضمن حدود التكاليف، وبالنسبة للفروج أوضح أن الانخفاض يتوقع أن يظهر قريباً مع قرب طرح أفواج جديدة في الأسواق، حيث إنه بسبب نفوق أحد الأفواج مؤخراً لم يكن هناك انخفاض ملموس في أسعار الفروج.

وأضاف شعيب أنه بناء على تعليمات وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سيبدأ معاونو الوزير بجولات ميدانية يومية على الأسواق والفعاليات التجارية ومنشآت وجهات الوزارة طول شهر رمضان المبارك للوقوف على واقع الأسعار فيها وضبط المخالفات ومنع التلاعب بالأسعار، حيث سيكون معاونو الوزراء على رأس مجموعات رقابية للتأكد من وفرة المواد الغذائية والأساسية ومنها مواد سفرة رمضان.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي قد شدد على ضرورة أن يتم التأكد من التزام أصحاب الفعاليات التجارية والاقتصادية بنشرة الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات والتقيد بهوامش الربح المحددة، وسحب عينات من المواد المطروحة في الأسواق لتحليلها والتأكد من مطابقتها للمواصفات وتوافر شروط وعوامل السلامة الصحية والغذائية فيها.

وطالب مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستنفار جهاز مديرياتهم والاستمرار بإجراء جولات ميدانية على جميع المناطق ومراكز المدن في المحافظات خلال شهر رمضان المبارك وتقسيمها أيضاً إلى قطاعات وإشراك معاونيهم ورؤساء الدوائر في الجولات بحيث تشمل جميع الأسواق من دون استثناء وإعلام الوزارة بنتائج الجولات يومياً.

وزير النقل لـ«الوطن»: قريبون جداً من إيصال القطار إلى مناجم الفوسفات في حمص.. ومساعٍ لإيصاله إلى المدينة الصناعية بحلب

| حمص- فادي بك الشريف

كشف وزير النقل علي حمود لـ«الوطن» عن استعدادات تقوم بها الوزارة لإيصال القطار إلى مناجم الفوسفات قريباً جداً بعد أن تم تحريرها بفضل الجيش العربي السوري، مؤكداً جهوزية الوزارة للقيام بأعمال التنفيذ خلال أيام بعد استكمال الإجراءات اللوجستية، كما لفت حمود إلى مساعي الوزارة لإيصال السكة الحديدية إلى المنطقة الصناعية بحلب.

وأشار وزير النقل إلى العمل على إيصال السكك الحديدية إلى كل منطقة يتم تحريرها على أن يتم تجهيز القطع اللازمة للعمل ضمن المستودعات ومراكز تصنيع الوصلات السككية والسلالم لتكون جاهزة.

وفي الغضون تفقد وزير النقل علي حمود أمس مشروع عقدة شمسين الطرقية في محافظة حمص، مؤكداً لـ«الوطن» أنها من العقد الطرقية الهامة على أوتستراد «حمص- دمشق»، على صعيد تأمين الربط بين مساري الطريق الشرقي والغربي ليتم نقل الحركة دون تقاطع سطحي على الطريق. ولفت حمود إلى أهمية تنفيذ العقدة الطرقية في التخفيف من حوادث المرور، منوهاً بأن العمل يسير بوتيرة متسارعة ونسب إنجاز عالية، مؤكداً أن المشروع سينجز قبل نهاية الشهر التاسع وتقدر تكلفته بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة سورية. كما دشن وزيرا النقل علي حمود والتجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس الوصلة السككية «شنشار» لنقل الحبوب من المرفأ عبر القطار إلى الصومعة مباشرة، ولفت حمود إلى الاهتمام الكبير بتطوير عمل السكك الحديدية وإعادة القطاع السككي لألقه كما كان لنقل البضائع والركاب في المحافظات السورية.

وزيرا النقل والتجارة الداخلية في مشروع عقدة شمسين في حمص (خاص الوطن)

كما أكد الغربي أن المشروع اقتصادي بامتياز وجدواه جيدة جداً، مضيفاً: تأخرنا ولكن وصلنا وذلك بفضل الجيش العربي السوري، وتمنى الغربي إيصال القمح بالقطارات إلى جميع الصوامع في سورية.

جميع السلع متوافرة في أسواق درعا

| الوطن

أكد محافظ درعا محمد خالد الهنوس خلال جولة له على سوقي الخضر بالمدينة أمس أن جميع المواد والسلع متوافرة وبأسعار مقبولة، مشيراً إلى أنه تم تنظيم عدد من الضبوط والمخالفات بحق عدد من التجار المخالفين وإحالتهم على القضاء أصولاً.

وطالب الهنوس مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتخصيص دورية دائمة لأسواق الخضر، مؤكداً أن المحافظة تدرس بشكل مستمر بالتعاون مع مؤسسات التدخل الإيجابي الأسعار ومدى تناسبها مع التكلفة بما يضمن تقديم المواد الأساسية والخضر والفواكه للمواطنين بأسعار مقبولة.

بدوره بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمر عوض أن دوريات التموين تجول بشكل مستمر على الأسواق للتأكد من توافر المواد الأساسية والخضر والفواكه بأسعار مقبولة والتأكد من مدى التزام الباعة بالأسعار وتداول الفواتير النظامية داعياً المواطنين للإبلاغ عن أي مخالفة على الرقم ١١٩.

وأشار إلى أن دوريات الرقابة نظمت في جولة أمس خمسة ضبوط تموينية لمخالفات تتعلق بزيادة الأسعار وعدم تداول الفواتير مؤكداً أن الأسعار مقبولة مع زيادة طفيفة بعد موازنتها بالنشرة الصادرة عن المديرية.

ودعا عوض تجار الجملة والمواطنين إلى تسهيل إجراءات نقل الخضر إلى المدن الرئيسية بالمحافظة وتخفيف تكاليف النقل عليهم بما ينعكس على الأسعار لكون التجار يضطرون في بعض الأحيان إلى استجرارها من دمشق بدلاً من درعا.